

مشاركة الأقليات في المؤسسات غير الرسمية في العراق بعد عام 2005

أ.د احمد غالب محي *
فاطمة عبدالكريم دايب الشمري

* جامعة النهرين / كلية العلوم
السياسية / قسم النظم السياسية
والسياسات العامة

ahmedmohy8000@gmail.
com
alshmrfatmh80@gmail.com

ملخص :

إن مشاركة الأشخاص المنتمين إلى أقليات في الشؤون العامة وفي جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد الذي يعيشون فيه هو في الواقع ضروري للحفاظ على هويتهم، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، فهي جزء من سياسات احتواء مطلوبة تتبناها الدول، لضمان أن ينعكس تنوع مجتمعاتها فيما يتعلق بالاماكن العامة والمؤسسات غير الحكومية، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومن خلال الرأي العام والإعلام وايضا من خلال التعبير عن رفض العنف، فالأشخاص المنتمين إلى أقليات ممثلة تمثيلا كافيا في المؤسسات غير الرسمية، ويكون لها صوت في القرارات التي تؤثر فيهم، أو على الأقل في المناطق التي يعيشون فيها أو يشكلون بها اغلبيية، ستكون مشاركتهم ذات مغزى وهدف وليست مشاركة رمزية فقط، وخصوصا وان دور الأقليات في العملية السياسية بعد عام 2003م، لم يحسم وجودهم الثابت في إدارة الدولة العراقية ومشاركتهم السياسية .

كلمات مفتاحية : مشاركة، الاقليات، غير الرسمية.

Minority Participation in Informal Institutions in Iraq after 2005

Prof. Dr. Ahmed Ghaleb Mohi

Researcher :Fatimah abdukkareem daikh

Al-Nahrain University/ College of Political Science/ Department of Political Systems and Public Policies

ABSTRACT:

Participation of persons belonging to minorities in public affairs in some aspects of political life, and their participation of some non-governmental institutions is necessary to preserve their identity and eliminate their social exclusion. It is part of containing policies adopted by states to guarantee societal varieties concerning public places, non governmental institutions, and civil society Organizations. governments, through public messages, the media, and also through the expression of rejecting violence, persons belonging to minorities in these governments are adequately represented in informal institutions, having the right to vote sometimes, at least in the areas where the majority live, their participation will be meaningful and purposeful and not only symbolic. The role of minorities in the political process after 2003 in Iraq did not resolve their constant presence in the administration of the Iraqi state and their political participation.

KEY WORDS: participation, minorities, informality.

المقدمة

في خضم التنافس الانتخابي الشديد في العراق، الذي يسبق اختيار برلمان جديد كل دورة برلمانية، ترى الأقليات الدينية الرئيسة في العراق عدم تعبير في القوانين وتطبيقها كما السابق، وذلك بسبب استمرار «هيمنة» الكتل والأحزاب الكبيرة، وسعيها إلى «مصادرة» برامج وآراء مرشحي الأقليات، والسيطرة على مقاعد الكوتا في البرلمان، وقد منح قانون الانتخابات العراقي الأقليات الدينية والسياسية في البلاد 9 مقاعد في البرلمان من أصل 329 مقعداً، ويعد هذا إجحاف كبير بحقهم، وذلك لأن مقاعد الأقليات هي: المكون المسيحي 5 مقاعد، ومقعد واحد لكل من الشبكي (نينوى)، والإيزيدي (نينوى)، والصابئي (بغداد)، والفيلي (واسط)، فترى الأقليات الدينية الرئيسة أن الكتل الكبيرة لا تزال تمارس نفس سياستها التي اتبعتها طوال السنوات الماضية لغرض الهيمنة

على مقاعد الأقليات الدينية، وبالتالي مصادرة برامجها الانتخابية وحقوق ناخبها، فيرى الكثيرون أن الدستور العراقي أنصف الأقليات الدينية بتخصيص مقاعد لها في البرلمان، لعدم قدرتها على المنافسة وحدها بسبب قلة ناخبها وتشتتهم في أكثر من محافظة، لكنها تواجه مشكلات بسبب هيمنة الأحزاب السياسية الكبيرة على مقاعد الكوتا، عبر التعهد بدعم مرشح معين من الأقليات بالحصول على مقعد، وهذا مقعد مرشح الأقليات الذي سيحصل عليه في البرلمان بدعم من الأحزاب الكبيرة، سيكون للكتلة الكبيرة،

**الدستور العراقي أنصف
الأقليات الدينية بتخصيص
مقاعد لها في البرلمان، لعدم
قدرتها على المنافسة وحدها
بسبب قلة ناخبها وتشتتهم
في أكثر من محافظة**

وليس ممثلاً للأقلية الدينية، فالأحزاب الكبيرة تسعى لتنوع قوائمها الانتخابية بضم مرشحين من الأقليات الدينية، بهدف كسب تأييد الناخبين، لكن في النهاية سيمثل مقعده توجهات تلك الكتل وليس توجهات الأقلية، وتقول الأقليات الدينية في العراق إن حقوقها مسلوقة لعدم تمثيلها في مراكز صنع القرار

السياسي، إذ أن الحكومة الحالية التي يرأسها حيدر العبادي، تشكلت من الكتل السياسية الكبيرة واستبعدتهم، كما أن الأقليات الدينية لا تشغل المناصب التنفيذية الثانوية في الوزارات العراقية، فالمشكلة في تمثيل الأقليات بالبرلمان تتمثل في الأحزاب الكبيرة التي صادرت حق الأقليات في تمثيل برامجها بالشكل الكامل، وبالتالي الأقليات تعاني اليوم من ضياع للهوية بين مسلوبي الإرادة والقرار في الداخل، والمهجرين واللاجئين في الخارج، فبالمجموع عن طريق الأحزاب أو بالسلطة التشريعية والتنفيذية مهشمين ومستقصين، وعند احتجاجهم يتم ردعهم بالسلطة وإجهاض أي فكرة احتجاجية لهم .

وقد تضمنت منهجية البحث من :

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من إن المشكلة في وجود الأقليات ضمن إطار العملية السياسية في العراق ما بعد 2003م، تكمن في إدراك عمليات التغيير في طبيعة النظام السياسي وتحوله من نظام شمولي لا يؤمن بالمشاركة السياسية للأقليات إلى نظام

تعددي ديمقراطي من سماته الأساسية إشراك كافة مكونات الشعب العراقي في إدارة العملية السياسية أو تحقيق مبادئ المشاركة السياسية والتي تحرص على تأسيس أنموذج سياسي يعنى بتقييم إيجابي من قبل المنظمات الدولية في بناء عملية سياسية شاملة قادرة على النهوض بالواقع من كافة جوانبه الاجتماعية والسياسية وتحقيق عمليات الاستقرار السياسي وبناء سلطة سياسية من شأنها أن تحقق عدالة المساهمة والمشاركة السياسية لجميع مكونات المجتمع .

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث إن مشاركة الأقليات في إدارة العملية السياسية هو اعتراف بوجودها الشرعي ضمن مكونات الشعب العراقي وتوفر لها الحرية السياسية فيما بعد 2003م، لتحقيق دولة الاستقرار السياسي والاجتماعي والمشاركة السياسية لجميع مكونات الشعب العراقي.

اهمية البحث : إن أحد أهم المرتكزات الأساسية في مجريات البحث العلمي هو عملية تحديد أهمية البحث وذلك لأجل فهم ما قد هدف إليه الباحث من بحثه والتي توضح المسارات العملية للبحث واغراضه وان أهمية هذا البحث هو التعريف بدور الأقليات في العملية السياسية وعلى وجه الخصوص في المؤسسات غير الرسمية وتوضح أهمية إشراك الأقليات في إدارة العملية السياسية، أحد الحقوق الأساسية لتلك الأقليات إلا أنها أحد العوامل الأساسية في توطيد الوحدة الوطنية وبناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

منهجية البحث: استخدم الباحث منهج (التحليلي النظمي) في دراسة واقعية البنية المجتمعية العراقية واكتشاف ترابطاتها الاجتماعية والسياسية وتطوراتها .

هيكلية البحث: لقد انتظم البحث على ثلاث نقاط النقطة الاولى مشاركة الأقليات في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقطة الثانية مشاركة الأقليات من خلال الراي العام والإعلام والنقطة الثالثة المشاركة في التعبير عن رفض العنف .

اولا : مشاركة الأقليات في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني
إذا أرادت الأقليات العرقية والدينية في العراق أن تتمتع بالحقوق السياسية والمشاركة في صنع القرار، فأن عليها في البداية معالجة شعورها بالتهميش السياسي، بحيث يدعم الإدماج عن طريق المشاركة السياسية الفعالة والهادفة شعورهم بالانتماء، وهو ضروري للحفاظ على أمان واستقرار البلد الغنية من التنوع والحفاظ على السلام على المدى الطويل، وإن لفظ الحزب يعني التحزب أو التجمع، وتعد الأحزاب أحد أهم الوسائل

في المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار، ومن الطبيعي أن يكون وجود هذه الأحزاب له دور فاعل في خدمة الأقليات في الدول وإيصال أصواتهم، وكان العراق معتمداً نظام الحزب الواحد في ما قبل عام 2003، ولكن في عام 2004 صدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الأحزاب والهيئات السياسية⁽¹⁾، ولكن بعد أن تم إجراء الانتخابات ووضع الدستور الدائم والاستفتاء عليه وانتخاب مجلس النواب حسب الدستور العراقي 2005 لم يتم تنظيم قانون جديد يتعلق بتأسيس الأحزاب حسب الشروط والضوابط، وأما مشروع قانون الأحزاب فقد حوى في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه أنه يجب تأسيس حزب على أساس المواطنة حسب النص القانوني:

(1) آيات سليمان شهب السعدي، دور الأقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015، ص 55 .

(2) رغد علي حسن، الذاكرة السياسية والتمثيل السياسي للأقليات في العراق بعد عام 2003، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، العدد 6، 2020، ص 93.

(3) يُنظر قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015.

«يؤسس الحزب على أساس المواطنة⁽²⁾، وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور»، وفي الفقرة الثانية أكد على إمكانية تأسيس حزب إذا لم يكن الحزب متعصباً لجهة معينة كما جاء في المادة 5/ ثانياً: «لا يجوز تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي»⁽³⁾، ومن المهم صياغة قواعد قانونية تقوم على تنظيم عملية قيام الأحزاب بالشكل الأمثل.

فتكمن مشكلة الأقليات في العراق من هيمنة الأحزاب السياسية الكبيرة للمكونات الكبرى وعدم تحدي أحزاب الأقليات لهذه الهيمنة وهو ما يعني أن لا الأحزاب الكبرى ولا أحزاب الأقليات يريدان الخروج من التحاصصية، رغم أن أحزاب الأقليات هي المتضرر الأكبر ومن أهم الأمثلة التي قد توضح ذلك هو ما قاله «يونادم كنا» زعيم ائتلاف الرافدين لصحيفة العرب اللندنية ما قبل انتخابات 2018 «أن التحالف مع الطرف الأقوى سيخدم مصلحة المكون المسيحي» فالحاجة تكمن للتحالف السياسي الكبير وهذا معناه أن العملية السياسية العراقية لم تستطع خلق أقليات مؤثرة في العملية التشريعية نتيجةً للديمقراطية التوافقية التحاصصية⁽⁴⁾.

(4) الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة إنتاج الأقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51، 2021، ص 45-59 .

لكن الأمر بالنسبة لمشاركة هذه المكونات في الأحزاب السياسية لا يختلف عن المشاركة في الانتخاب والترشح والتصويت فهي

تواجه العقبات في الحصول على حقوقها بجميع المجالات⁽⁵⁾، على الرغم من أن الحكومة العراقية فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب مثلاً اعترفت بوجود الأحزاب الكردية على سبيل المثال⁽⁶⁾.

إن الأحزاب الرئيسية تقوم بوضع بعض العراقيين أمام تمثيل الأقليات، عن طريق إدراج الأحزاب لمرشحين من خلفيات الأقليات في قوائمها الانتخابية، حتى تضمن تصويت الأقلية، أو بهدف تأمين مقاعد الكوتا، كما يُنظر لهؤلاء المرشحين أنهم يُمثلون مصالح الحزب الذي ينتمون إليه، وبالتالي إن سيطرة الأحزاب الحاكمة تُحرك العملية السياسية كاملةً مما يؤدي إلى تقليص تفعيل مشاركة الأقليات السياسية⁽⁷⁾.

وعليه فإن أحد الحلول والمقترحات لتمثيل أفضل للأقليات يكمن بمنع قيام الأحزاب الكبرى بدعم تشكيل قوائم انتخابية من خلال أعضائها من أفراد الأقليات؛ حتى لا يتم منافسة مقاعد الكوتا، ولا يتم تشتيت أصوات ناخبي الأقليات، ومن ضمن المقترحات أيضاً منع إصدار أي توجيهات لأفراد الأقليات بضرورة التصويت لقائمة دون غيرها، وقد يكون فرض عقوبات وقيود على البرامج السياسية للأحزاب التي تحض على الكراهية من ضمن الأساليب التي قد تدعم التمثيل السياسي للأقليات، حيث أن تنوع الأحزاب الكبرى بأعضائها تدعم إظهار التنوع الاجتماعي وتدعمه، و محاولة منع تدخل الأحزاب في تحديد مرشحي قوائم الأقليات، بالإضافة إلى تخصيص الأحزاب الكبرى جزءاً من مواردها لدعم مشاركة الأقليات السياسية⁽⁸⁾.

وقد شكّلت أحزاباً سياسية خاصة بالأقليات بالتشارك مع الأحزاب الرئيسية بحيث تكون متحالفة معها في انتخابات الحكومة وانتخابات إقليم كردستان وقامت الأحزاب الرئيسية بتشجيع العراقيين

(5) سعد محمد حسن وروافت محمد علي الطيار، المشاركة السياسية للأقليات في العراق بعد عام 2003، مجلة الباحث، العدد 2019، ص 134.

(6) فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أفراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 45.

(7) شيفان فاضل، التهميش السياسي للأقليات العرقية والدينية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 23.

أحد الحلول والمقترحات لتمثيل أفضل للأقليات يكمن بمنع قيام الأحزاب الكبرى بدعم تشكيل قوائم انتخابية من خلال أعضائها من أفراد الأقليات؛ حتى لا يتم منافسة مقاعد الكوتا

(8) سعد سلوم، المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مؤسسة مسارات، بغداد، 2017، ص 78-79.

(9) تقرير حقوق الإنسان للعراق لعام 2019، 2019، ص 44 .

على التصويت لمرشحي الأقليات المتحالفة لمقاعد الكوتا وقد اعترض نشطاء مجتمع الأقليات بأن هذه العملية حرمتهم من حقهم في التصويت ونادوا بالإصلاح الانتخابي⁽⁹⁾.

ومن أهم الأمثلة على مسيحيين قادوا أحزاباً سياسية «يونادم كنا» اشوري، و«جوزيف صليوا»، و«ايمانويل خشبة يوخانا» اشوري، وأما المكونات الأخرى كان من بينهم «فيان دخيل» ايزيدية، و«شيخشامو» ايزيدي، و«اكو شاويس» كاكائي، و«فشتد جابر الخميس» من الصابئة المندائية، و«امينة سعيد حسن» وهي نائبة سابقة ايزيدية، وفي الأحزاب السياسية تظهر وبشكل واضح «فيان دخيل» الايزيدية التي كان لها تأثيرها، وأصبحت وجهاً للايزيديين وغالباً ما يتم توجيه الدعوة لها في المنتديات الوطنية لتمثّل مجتمعها، كونها عضواً في البرلمان العراقي، بالإضافة الى «يونادم كنا» عن المكون المسيحي وهو الأمين العام للحركة الديمقراطية الاشورية وعضو في البرلمان⁽¹⁰⁾.

(10) ان وينسكوت، إشراك القيادات الدينية العراقية في عملية السلام والمصالحة خلال مرحلة ما بعد داعش، معهد الولايات المتحدة، 2019، ص 74 .

(11) صفد حسام حمودي، موضوعات التعددية في مجلة الشبكة العراقية دراسة تحليلية لموضوعات مجلة الشبكة لعام 2019، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص 492 .

ثانياً : مشاركة الأقليات من خلال الراي العام والإعلام

لقد نصّت المادة الثانية من قانون شبكة الإعلام العراقي رقم 26 لسنة 2015 على ضرورة تعزيز ودعم الممارسات الديمقراطية وعدم الترويج للأفكار العنصرية والطائفية واحترام عقائد ومذاهب وقوميات الشعب، وهذا ما قد يبني بيئة تعددية سليمة في العراق⁽¹¹⁾.

إلا أنه وبالنسبة للأقليات فإنه لا يوجد حرية في الإعلام ولا حرية في التعبير بكل مناطق الأقليات العراقية وبالأخص الأيزيديين، كما لا يتم نقل ما تعاني منه هذه الأقليات مما يعني عدم وصول تهميشهم ومشاكلهم للرأي العام المحلي والدولي، ولكن لا يمكن إنكار اسهامات بعض التغطيات

وعلى وسائل الإعلام ومن خلال التطور وربطها مع التكنولوجيا أن تعيد النظر بمجال تسويق الوعي بالقضايا الهامة والتي من ضمنها حقوق الأقليات

الإعلامية العشوائية في تسليط الضوء على ما تواجهه الأقليات من تحديات؛ لتعرّف الرأي العام بالتهميش والانتهاكات التي تتعرض لها هذه المكونات العراقية، وعلى وسائل الإعلام ومن خلال التطور

وربطها مع التكنولوجيا أن تعيد النظر بمجال تسويق الوعي بالقضايا الهامة والتي من ضمنها حقوق الأقليات، حتى أنّ هناك تخوّف من قبل أفراد الأقليات من الحديث أمام الإعلام عمّا يواجهونه خوفاً من الملاحقة أو الرقابة أو الحرج الاجتماعي، ومن ضمن الإذاعات العراقية المتناولة لموضوع الأقليات إذاعة جمهورية العراق التي تتناول بعض القضايا المرتبطة بالمكونات (الأقليات)، كما تتأثر هذه الإذاعة على سبيل المثال بالضغوطات بتناول قضايا هذه الفئات كنتيجة لتوجهات العاملين في الإذاعة ومواقف بعضهم من هذه الشرائح⁽¹²⁾.

ومن الأمثلة على أحد المواقع الإخبارية التي تولي قضايا الأقليات اهتماماً وهو موقع (نحن التركمان) الذي يُعتبر موقع الكتروني له قاعدة من المتابعين والحضور في شبكة الانترنت ويهتم بالقضايا المتعلقة بالأقلية التركمانية⁽¹³⁾.

ورغم أنّ البيئة العراقية تزخر بالتنوع الديني والثقافي والعراقي، إلا أنّ ذلك لا ينعكس بأي شكل من الأشكال على الإعلام العراقي، ويندر وجود منصات إعلامية تعمل على تعزيز التنوع الديني وتسلّط الضوء على القضايا المرتبطة به⁽¹⁴⁾، كما أنه يوجد تقييد لحرية الصحافة والتعبير بشكل عام بالإضافة الى العنف ضد الصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم⁽¹⁵⁾.

وإنّ قلة وجود منصات إعلامية تسلّط الضوء على التنوع الديني

والثقافي يعود الى أنّ الكثير من وسائل الإعلام تابعة وممولة من أحزاب سياسية، وينصبّ تركيزها بالتالي على الصعيد السياسي بشكل كبير، حتى أنّ الإعلام الرسمي الممثل بشبكة الإعلام العراقي لا يضع قضايا التنوع في أولوياته، وهذا ما أكدّه أيضاً الصحفي محمد المؤمن، الذي أشار له مهارت

ماغازين» إلى أنّ الإعلام العراقي شهد بعد عام 2003 ردة الفعل على الفكر الشمولي خلال فترة ما قبل 2003، فانطلقت قنوات دينية

(12) نادية فاضل عباس فضلي، التحديات التي تواجه الأقليات في المجتمع العراقي وسبل مواجهتها بعد العام 2003، مجلة اشراقات تنموية، العدد 24، 2016، ص 159.

(13) محسن عبود كشكول، المعالجة الصحفية لقضايا الأقليات، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 12، العدد 40، 2020، ص 435-401.

(14) زيد عدنان الطائي، أقليات العراق في العهد الملكي، ط 1، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2016، ص 12.

(15) أيمن علي الراوي، الإعلام الأمريكي الرسمي في العراق دراسة تحليلية للبيانات الصحفية الصادرة عن السفارة الأمريكية في العراق للعامين 2012-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 54.

**قلة وجود منصات إعلامية
تسلّط الضوء على التنوع الديني
والثقافي يعود الى أنّ الكثير من
وسائل الإعلام تابعة وممولة
من أحزاب سياسية**

تابعة لأحزاب دينية تركز على ترويج الفكر الإسلامي سواء الشيعي أو السني كجزء من الأيدلوجية والبروباغندا الحزبية، وانعكس ذلك بشكل سلبي على بيئة التنوع في العراق، إذ قلل من مستوى التنوع وتقبل الآخر والتعايش⁽¹⁶⁾.

**شبكة الإعلام العراقية هي
الهيئة العامة لخدمات البث
والإرسال، ويجب على هذه
الشبكة ضمان عدم سيطرة
الأحزاب الكبرى فيها**

شبكة الإعلام العراقية هي الهيئة العامة لخدمات البث والإرسال، ويجب على هذه الشبكة ضمان عدم سيطرة الأحزاب الكبرى فيها، كما ومن المفترض بذل جهدها لإيصال القضايا المتعلقة بالأقليات وإعلامها للمجتمع، ونشر أهمية المشاركة السياسية لهذه الأقليات، وحتى أنه يجب على

(16) فارس المهداوي، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص 43.

(17) سعد سلوم، المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(18) حميد غزال مهدي المساري، دور الفضائيات العراقية في تدعيم اتجاهات الجمهور نحو الأزمت الأمنية من وجهة نظر قادة الرأي في بغداد «دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 32.

وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ومسمياتها أن تعمل على توظيف موظفين متنوعين من كافة أطراف المجتمع العراقي، كما يجب على الدولة تعزيز المشاركة للأقليات في مجال الإعلام والمشاركة في وسائل الإعلام العامة⁽¹⁷⁾.

وهناك من يرى بأن زيادة عدد الفضائيات بعد عام 2003 لا يُعَبِّر عن حرية التعبير والإعلام بل هو سبب من أسباب زيادة الانقسامات داخل الدولة، من خلال تركيزها على الخلافات ما يؤثر على الجمهور⁽¹⁸⁾.

كما توجد قنوات آشورية وكردية وتركمانية تابعة لشبكة الإعلام العراقي ومن أهم الأمثلة على القنوات الفضائية للأقليات (قناة عشتار الفضائية) وهي تنشر ما يقارب 20 مادة إعلانية يومياً عن المكون المسيحي، ومن الأمثلة على المواقع الالكترونية (الشبكة المندائية) وهي مختصة بنشر مواد صحفية عن المكون الصابئي المندائي، وقناة (تركمين ايلي) التي تقدم مواداً صحفية عن المكون التركماني، إضافة الى (المنبر التركماني) وهي صحيفة يومية اخبارها سياسية وعامة وتصدر في كركوك، كما أن هناك عدة صحف مثل (جريدة الزمان، وجريدة الصباح التابعة لشبكة الإعلام العراقي، وجريدة المدى، ومن المواقع الالكترونية أيضاً (شبكة أخبار العراق و الغد برس)، كما

يظهر غياب عدد من الأقليات عن التغطية الإعلامية كالشبكة مثلاً⁽¹⁹⁾. بعد التطور التقني وتعدد الفضاءات الإعلامية وانتشار المواقع الالكترونية والانترنت أصبح لفئة الأقليات فضاءاتهم الخاصة بهم من إذاعة وتلفزيون وغيرها التي تمكنهم من التعبير عما يواجهونه داخل مجتمعاتهم، وتعتمد على هذه الفضاءات لنقل مطالبها مما قد يساعدها في بناء رأي عام يساندها، كما تحاول عن طريق هذه الفضاءات الدفاع عن هويتها والمثال على ذلك صفحات الفيس بوك (صفحة الجبهة التركمانية) و(صفحة تاريخ الديانة الأيزيدية)، لكن هذه الفضاءات الإعلامية للأقليات أو لبعضها لا زالت غير قادرة لحد الآن على نقل معاناة الأقليات بشكل كامل وبصورة واضحة، وكذلك هي فضاءات غير مدعومة تماماً من قبل الحكومة العراقية لذا يكون من الصعب أن تنقل معاناة وأوضاع الأقليات بالشكل الذي يدعمهم ويحسن من أوضاعهم⁽²⁰⁾.

ومن الأقليات الذين أثروا بالمجتمع العراقي عبر محطات تلفزيونية أو إذاعية المسيحي «يونادم كنا» في «اشوري اشور تي في»⁽²¹⁾.

ثالثاً: المشاركة في التعبير عن رفض العنف

إن لدى الأقليات العراقية نزعة كبيرة للهجرة خارج الدولة ويتوضح ذلك من خلال هجرة أعداد ليست بالقليلة من هذه المكونات بدون عودة هرباً الى مكان أكثر أمناً واستقراراً، خاصة بوجود الانتهاكات التي عانت منها الأقليات في ظل الظروف الراهنة، ولا زالت ظاهرة هجرة الأقليات قائمة بل وبازدياد بحسب تقديرات المنظمات الدولية كما لا يمكن تجاهل ما حلّ بالأقليات بعد احتلال تنظيم داعش لعدد من المحافظات العراقية وما قاموا به من اختراقات واضحة بحقها، وفي مواجهة تنظيم داعش الإرهابي تشكلت قوات عسكرية مقسّمة على أسس دينية وعرقية بما في ذلك الحشد الشعبي (الشيعة) والبشمركية (الكردية) وكتائب بابل (المسيحيين) وأقليات أخرى، وقد خلّفت عملية التحرير مشاكل أكثر من الحلول حيث وضعت البشمركية الكردية عدد من المناطق تحت سيطرتها، وبعد

(19) بيت الإعلام العراقي، الأقليات في الإعلام العراقي غياب التعريف وتركيز على المصائب، تقرير الرصد الإعلامي السادس عشر.

(20) يسرى خالد إبراهيم وولاء محمد علي الربيعي، خطاب الأقليات في مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتها الفكرية وحاجاتها الإنسانية دراسة تحليلية لصفحات الأقليات الدينية والعرقية للمدة (1/2 - 3/3 - 2017)، المؤتمر الإعلامي الدولي: الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، 2017.

(21) ان وينسكوت، إشراك القيادات الدينية العراقية في عملية السلام والمصالحة خلال مرحلة ما بعد داعش، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(22) Abdel-Razek and Puttick, "Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq." <https://www.jstor.org/>.

أحداث داعش كانت هناك حالات هجرة كبيرة غادر خلالها عدد كبير من المسيحيين والايديين البلاد خوفاً على حياتهم وأسرهم وممتلكاتهم⁽²²⁾.

كما تُعد لدى بعض فئات المجتمع العراقي أزمة الأقليات واقصائها وتهميشها سبباً في التدخل بالشؤون الداخلية للعراق من

عانت الأقليات العراقية من الخطف والتهجير وعمليات القتل من قبل الجماعات المسلحة وهو ما يُعرف بانتهاك حقوق الإنسان

قبل جهات خارجية تدعي حماية حقوق الأقليات لذا تُعد قضية الأقليات ورقة ضاغطة للتدخل في الشؤون العراقية⁽²³⁾.

لقد عانت الأقليات العراقية من الخطف والتهجير وعمليات القتل من قبل الجماعات المسلحة وهو ما يُعرف بانتهاك حقوق الإنسان، كما جاء في تقرير

(23) فاطمة عبد الكاظم حمد، صورة الأقليات لدى العراقيين: دراسة مسحية للمدة من 2016/1/1 الى 2017/1/1، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 382-400.

صادر عن منظمة حقوق الإنسان أن ال 10% من سكان العراق الذين يُمثلون أقلية هم ضحايا لجرائم الحروب والعنف والإرهاب وهو ما قد يؤدي الى زوالهم حيث أنّ بعضاً من هذه الأقليات كان يُمثل أكثرية في الماضي ولكن مع وجود ظروف معينة وأزمات معينة أدى ذلك الى تقليل أعدادهم، فعلى سبيل المثال بلغ عدد مكون الصابئة المندائية 250 ألف شخص قبل عام 2003 ولكن ما بعد عام 2003 أصبح عددهم ما يُقارب 50 ألف شخص فقط، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإنّ 50% من المسيحيين قد غادروا البلاد وقد كانت أعدادهم في آخر إحصائيات رسمية لسنة 2003 مليون فرداً⁽²⁴⁾.

(24) رفيف عبد الستار المفرحي، وضع الأقليات الدينية في العراق: مرحلة الاحتلال وما بعده، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2017، ص 135-141.

أن إجراءات الحماية الأمنية والمتخذة من قبل الحكومة لا يتم تطبيقها على أرض الواقع وليست ذات فاعلية بسبب استمرار تعرّض المكونات للقتل والسلب والاعتداءات

كما أن إجراءات الحماية الأمنية والمتخذة من قبل الحكومة لا يتم تطبيقها على أرض الواقع وليست ذات فاعلية بسبب استمرار تعرّض المكونات للقتل والسلب والاعتداءات فلا يوجد ضمانات لهذه

(25) المصدر نفسه، ص 138 .

المكونات⁽²⁵⁾، فقد واجه الصابئة المندائيون العاملين في صياغة الذهب على سبيل المثال عمليات خطف وسطو مسلح وقتل، وفي 2010 تم تنفيذ هجوم على كنيسة «سيدة النجاة» في بغداد مما اضطر

مسيحيو هذه المنطقة الى النزوح⁽²⁶⁾، وفي تقرير لمنظمة حمورابي غير الحكومية لسنة 2011 ذُكر فيه مقتل أكثر من 40 ايزيدي خلال هذه السنة، ووجود أكثر من 744 حالة انتحار ايزيدية من الشبان والشابات، وأكثر من 177 حالة اختطاف لدواعي سياسية أو من أجل المال، وتم تقدير عدد المسيحيين النازحين داخلياً بين السنوات (2003-2012) أكثر من 300 ألف نازح مسيحي⁽²⁷⁾.

جدول رقم (1) إحصائية بأعداد العائلات النازحة من الأقليات حسب الديانة لعام (2015).

الديانة	عدد العائلات
مسيحي	649.15
صابئي مندائي	68
ايزيدي	577.47

المصدر: تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان، كانون الثاني 2016، ص 76.

وقد أبلغت جماعات من جماعات الدفاع عن الأقليات عن تعرّض الأقليات لتهديدات وعدوان وهجمات استهدفت المكونات في عام⁽²⁸⁾ 2018.

وأهم ما تضمنته جرائم تنظيم داعش ضد الأقليات العراقية العنف الجنسي للمكون الايزيدي والاعتصاب للنساء الايزيديات، بحيث

يُعتبر ما قام به هذا التنظيم من اعتداءات على النساء الايزيديات في الموصل وبأعداد بلغت الآلاف والتي شملت فتيات قاصرات لا يتجاوزن 12 سنة وتعذيبهن وبيعهن لمدة سنتين انتهاكاً لقواعد حقوق الإنسان، وهي واحدة من ضمن الكثير من الجرائم التي ارتكبتها التنظيم في المكونات العراقية، ونتيجةً

لذلك فقد أصبح من المهم بل من الضروري القيام بإجراءات صحية ونفسية واجتماعية ومادية حتى تستعيد هؤلاء المغتصبات حياتهن الطبيعية على أقل تقدير، وفي نيسان 2019 قدّم الرئيس «برهم صالح»

(26) Omar Abdel-Razek and Miriam Puttick, "Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq," Contemporary Arab Affairs 9, no. 4 (2016): 565–76, <https://doi.org/10.1080/17550912.2016.1244901>.

(27) أكرم طالب مطشر الشواش، دور الأقليات في العملية السياسية العراقية بعد 2003 م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2018، ص 152-155.

(28) تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان، عام ونصف من النزوح الداخلي (رؤية-رصد-إحصائيات-تحديات-توصيات)، بغداد، كانون الثاني 2016، ص 76.

وأهم ما تضمنته جرائم تنظيم داعش ضد الأقليات العراقية العنف الجنسي للمكون الايزيدي والاعتصاب للنساء الايزيديات

مشروع قانون الناجيات الايزيديات لمجلس النواب، من أجل إعادة الدمج والتأهيل وتمكين الناجيات الايزيديات اقتصادياً، كما ينص على الاعتراف الرمزي بالإبادة الجماعية المرتكبة ضد المكون الايزيدي، ولكن هذا القانون كان يُعاني شيئاً من القصور فلم يشمل الفتية والرجال والناجين من اعتداءات داعش⁽²⁹⁾.

(29) إبراهيم احمد عبد السامرائي، جرائم داعش على الأقليات العراقية: اغتصاب الايزيديات، مجلة جامعة جيهان - أربيل للعلوم الإنسانية الاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 34-41.

أهم العوامل التي جعلت الأقليات العراقية أكثر عرضةً للعنف⁽³⁰⁾:

(30) سعد سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق العوامل والمؤثرات، الفاعلون الاساسيون، بناء القدرات ونظام الإنذار المبكر، مكتبة حقوق الأقليات/مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية / العراق بغداد، 2017، ص44.

1. ضعف سيادة القانون والحكم الرشيد.
2. ارتفاع نسب الفقر وعدم المساواة.
3. ضعف المشاركة في الحياة العامة وصناعة القرار السياسي.

4. ظهور وانتشار الفساد.

5. خطاب الكراهية ضد الأقليات.

6. الصورة النمطية عن الأقليات من خلال عدة أشكال: مثلاً

يُنظر للمكون الايزيدي على أنهم عبدة شيطان، وللمندائيين على أنهم عبدة كواكب ونجوم، وأخذ فكرة عن الكرد الفيلية بأنهم تابعين لإيران، والنظر الى التركمان على أنهم مخلفات الإمبراطورية

**يُنظر للمكون الايزيدي
على أنهم عبدة شيطان،
وللمندائيين على أنهم عبدة
كواكب ونجوم، وأخذ فكرة عن
الكرد الفيلية بأنهم تابعين
لإيران**

العثمانية، وتحميل المكون المسيحي مسؤولية الاحتلال الأمريكي للعراق، ومطالبة الشبك بإثبات أصلهم للاعتراف بهم كجماعة⁽³¹⁾.

لقد انتهكت حقوق الأقليات بصورة كبيرة وواضحة فعدا عن الاعتداء لتنظيم داعش على الأقليات في الموصل، امتدت العمليات الإرهابية لتطال الأقليات في نينوى، حيث تم خطف الأطفال

وتجنيدهم، كما نزع 400 أف مواطن الى إقليم كردستان وتم أيضاً خطف 6417 ايزيدياً كان منهم 3548 من النساء، وقد كانت أعداد الناجين والناجيات من أيدي التنظيم حوالي 3530 كان منهم 1199 من النساء ومن الأطفال الإناث حوالي 1041، 339 من الرجال و 951 طفلاً من الذكور، وتم احتجاز 83 رجلاً من الشبك وخطف عدد من المكون المسيحي أيضاً على يد التنظيم، وهناك من تعرّضوا للارتداد

عن الدين قسراً، وتعرضوا لجرائم تطهير عرقي، وإبادة جماعية تعرّض لها الايزيديين والمسيحيين والتركمان على يد تنظيم داعش الإرهابي بعد احتلاله محافظة نينوى في مناطق سنجار وتلعفر وسهل نينوى، هذا عدا عن التهجير القسري لمكونات التركمان والشبك والايديين والمسيحيين من المناطق التي اجتاحتها التنظيم، إضافةً الى الاستيلاء على المنازل والسلب ودفع الجزية أو الفدية وغير ذلك الكثير مما عانتها المكونات العراقية⁽³²⁾.

وأما فيما يتعلق بالاحتجاجات الواسعة التي قام بها العراقيون وظهرت بعد عام 2003 فقد اشتركت المكونات في هذه الاحتجاجات، حيث شاركت مجموعة من المسيحيين بإحدى الاحتجاجات ضد الاحتلال الأمريكي وحملوا اللافتات التي كُتبت عليها «نحن ندعم دعوة السيد مقتدى للوحدة الوطنية» وكان هذا الاحتجاج مناهضاً للولايات المتحدة في ذكرى الإطاحة بصدام حسين عام 2005 وقد كانت هذه المظاهرات سلمية وناجحة الى حد كبير، وأما الأكراد فقد أداروا احتجاجاتهم الخاصة بشأن كركوك واحتجوا ضد المظالم في منطقتهم، وأيضاً تجمع الآلاف منهم في السليمانية وكركوك واربيل ودهوك عام 2008 احتجاجاً على قانون الانتخابات آنذاك⁽³³⁾.

وعادةً ما يتم نسيان دور الأقليات في أوج هذه الأحداث السياسية ومع ذلك فقد نشطت الأقليات العراقية سياسياً من خلال إدراجهم في ولاءات وائتلافات عديدة مع المجموعات الأكبر كما نظموا عدداً قليلاً من المنافذ السياسية، وقد تظاهر مئات المسيحيين في شمال العراق ورددوا الشعارات وحملوا اللافتات التي تُعبر عن استيائهم وعدم تمكنهم من انتخاب مرشحيهم في الأقاليم التي يعيشون فيها

مع الحشود «لقد حُرّمنا من حقنا في انتخاب ممثلنا الخاص لذلك نُطالب بحقنا في الحكم الذاتي لأنّ هذه الطريقة الوحيدة لضمان

(32) أكرم طالب مطشر الوشاح، دور الأقليات في العملية السياسية العراقية بعد 2003 م، رسالة ماجستير غير منشورة، مصدر سبق ذكره، ص 152-155.

(33) Benjamin Isakhan, "The Streets of Iraq: Protests, the Public Sphere and Democracy," Australasian Political Studies Association, 2009, 1-18, http://www98.griffith.edu.au/dspace/bitstream/handle/100721_59767/31827/.pdf?sequence=1.

تظاهر مئات المسيحيين في شمال العراق ورددوا الشعارات وحملوا اللافتات التي تُعبر عن استيائهم وعدم تمكنهم من انتخاب مرشحيهم في الأقاليم التي يعيشون فيها

(34) بهنام عفاص، تاريخ المسيحية في العراق، مجلة نهريا، العدد (3)، بغداد، 2013، ص119.

حقوقنا في وطننا»⁽³⁴⁾

وتكمن أهم مطالب الأقليات العراقية في تحسين وضعها بالمساواة وعدم التمييز، وتوفير الحماية والأمن لهم داخل الدولة وتمكينهم سياسياً واجتماعياً، وسن القوانين التي من شأنها أن تحافظ على هويتهم (حقهم في اختيار الهوية المستقلة)، وحماية لغاتهم كاللغة المندائية مثلاً وهي لغة مهددة بالانقراض حسب منظمة اليونسكو، وضمان حقهم أيضاً في تدريس لغاتهم في المدارس كاللغة الكلدو-اشورية واللغة التركمانية، ويمكن اختصار مطالبهم بالتالي⁽³⁵⁾:

**أهم مطالب الأقليات العراقية
في تحسين وضعها بالمساواة
وعدم التمييز، وتوفير الحماية
والأمن لهم داخل الدولة
وتمكينهم سياسياً واجتماعياً**

(35) علي كاظم ضمد شيع، سياسة الحكومات المحلية تجاه الأقليات الإثنية في نينوى بعد العام 2005، مصدر سبق ذكره، ص175.

1. إعادة اللاجئين من الأقليات الموجودين خارج العراق الى مناطقهم.
2. المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة والتي تسمح بإيصال أصواتهم ومطالبهم.
3. إعادة النظر بمقاعد الكوتا بحلول الانتخابات القادمة.
4. تعويض المتضررين من الإرهاب نفسياً وجسدياً ومادياً واجتماعياً.

لقد ظهر جلياً كم الظلم والانتهاكات والاعتداءات الممارسة ضد الأقليات العراقية سواءً على صعيد الحقوق السياسية أو حتى المدنية والحريات، وفي ظل الظروف العراقية الراهنة من حروب وإرهاب وغياب الأمن والاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وعلى الرغم مما نصت عليه المواثيق الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والدساتير الدولية بما فيها الدستور العراقي الدائم لعام 2005 إلا أن الاضطهاد لا يزال قائماً على هذه المكونات وبصور عديدة، وعليه فقد ظهر ضعف المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار والمشاركة في تولّي المناصب أو حتى المشاركة العامة لهذه المكونات رغم مطالباتها بحقوقها، والمشكلة لا تكمن بالدستور والتشريعات وحسب بل بسيطرة الأحزاب الرئيسية الكبيرة

على العملية السياسية بشكل عام، كما يظهر عدم اعتراف من قبل الفئات الغالبة بالمكونات الصغيرة بسبب اختلاف الدين أو اللغة أو حتى اللون فلا تزال هذه الصور النمطية محيطة بالأقليات في العراق ولم تتغير رغم لمحاولات في التحول نحو الديمقراطية داخل الأنظمة العراقية، ومن الواضح أن أحزاب الأقليات ولكي توصل صوتها وتطالب بحقوقها يجب عليها التحالف مع الأحزاب الكبرى كما أن الإعلام مُغيب عن الاهتمام بقضايا الأقليات إلا فئة قليلة، كما كان هناك مشاركة ولو بسيطة للأقليات في الاحتجاجات والمظاهرات التي كانت الأحزاب تقوم بتنظيمها، فهي وعلى الرغم من عد الاعتراف بها كمكونات أصيلة داخل المجتمع العراقي إلا أنها متمسكة بمواطنتها وهويتها العراقية⁽³⁶⁾.

(36) جمال عبدالله علي الجبول (دراسة نظرية)، اثر الاقليات على الاستقرار السياسي، مجلة افاق للباحث السياسية والقانونية، المجلد(4)، العدد(7)، 2021،

ص194 .

الخاتمة

على الرغم من التغيير الذي حصل في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 والتحول نحو التعددية في الحكم، إلا أن الأقليات تجد نفسها أمام تحديات ومخاطر كثيرة، اضافة الى مستقبل مجهول فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة العامة، وفي حالات عدة تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية الكبيرة المهيمنة على المناصب وعلى مختلف المستويات في الدولة، فالمناصب الادارية تخضع الى المحاصصة والانتماءات الاثنية والطائفية والحزبية والمناطقية بعيدة عن المعايير الموضوعية والمهنية وبالتالي حرمان الكفاءات من أبناء الأقليات من اخذ دورهم في المشاركة في الحياة السياسية .

المصادر :

- 1- آيات سليمان شهاب السعدي، دور الأقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015، ص 55 .
- 2- رغد علي حسن، الذاكرة السياسية والتمثيل السياسي للأقليات في العراق بعد عام 2003، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، العدد 6، 2020، ص 93.
- 3- يُنظر قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015 .
- 4- الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة إنتاج الأقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51، 2021، ص 45-59 .
- 5- سعد محمد حسن وروافد محمد علي الطيار، المشاركة السياسية للأقليات في العراق بعد عام 2003، مجلة الباحث، العدد 32، 2019، ص 134 .
- 6- فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
- 7- شيفان فاضل، التهميش السياسي للأقليات العرقية والدينية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
- 8- سعد سلوم، المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مؤسسة مسارات، بغداد، 2017، ص 78-79.
- 9- تقرير حقوق الإنسان للعراق للعام 2019، 2019، ص 44 .
- 10- ان وينسكوت، إشراك القيادات الدينية العراقية في عملية السلام والمصالحة خلال مرحلة ما بعد داعش، معهد الولايات المتحدة، 2019، ص 74 .
- 11- صفد حسام حمودي، موضوعات التعددية في مجلة الشبكة العراقية دراسة تحليلية لموضوعات مجلة الشبكة لعام 2019، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص 492 .

- 12- نادية فاضل عباس فضلي، التحديات التي تواجه الأقليات في المجتمع العراقي وسبل مواجهتها بعد العام 2003، مجلة اشراقات تنموية، العدد 24، 2016، ص 159.
- 13- محسن عبود كشكول، المعالجة الصحفية لقضايا الأقليات، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 12، العدد 40، 2020، ص 401-435.
- 14- زيد عدنان الطائي، أقليات العراق في العهد الملكي، ط 1، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2016، ص 12 .
- 15- أيمن علي الراوي، الإعلام الأمريكي الرسمي في العراق دراسة تحليلية للبيانات الصحفية الصادرة عن السفارة الأمريكية في العراق للعامين 2012-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 54 .
- 16- فارس المهداوي، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص 43 .
- 17- حميد غزال مهدي المساري، دور الفضائيات العراقية في تدعيم اتجاهات الجمهور نحو الأزمات الأمنية من وجهة نظر قادة الرأي في بغداد «دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 32 .
- 18- بيت الإعلام العراقي، الأقليات في الإعلام العراقي غياب التعريف وتركيز على المصائب، تقرير الرصد الإعلامي السادس عشر.
- 19- يسرى خالد إبراهيم وولاء محمد علي الربيعي، خطاب الأقليات في مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتها الفكرية وحاجاتها الإنسانية دراسة تحليلية لصفحات الأقليات الدينية والعرقية للمدة (1/2 - 3/3 - 2017)، المؤتمر الإعلامي الدولي: الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، 2017.
- 20- Abdel-Razek and Puttick, "Majorities and Minorities in Post-ISIS Iraq." : <https://www.jstor.org/>
- 21- فاطمة عبد الكاظم حمد، صورة الأقليات لدى العراقيين: دراسة

مسحية للمدة من 2016/1/1 الى 2017/1/1، مجلة الجامعة العراقية،
المجلد 2، العدد 45، 2019، ص 382-400.

22- رفيف عبد الستار المفرحي، وضع الأقليات الدينية في
العراق: مرحلة الاحتلال وما بعده، مجلة المنارة للدراسات القانونية
والإدارية، 2017، ص 135-141.

23- Omar Abdel-Razek and Miriam Puttick, "Majorities
and Minorities in Post-ISIS Iraq," Contemporary Arab Af-
fairs 9, no. 4 (2016): 565-76, <https://doi.org/10.1080/17550912.2016.1244901>.

24- أكرم طالب مطشر الوشاح، دور الأقليات في العملية السياسية
العراقية بعد 2003 م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة
المستنصرية، 2018، ص 152-155.

25- تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان، عام ونصف من النزوح
الداخلي (رؤية-رصد-احصائيات-تحديات-توصيات)، بغداد، كانون
الثاني 2016، ص 76.

26- إبراهيم احمد عبد السامرائي، جرائم داعش على الأقليات
العراقية: اغتصاب الايزيديات، مجلة جامعة جيهان - أربيل للعلوم
الإنسانية الاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 34-41.

27- سعد سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق العوامل
والمؤشرات، الفاعلون الاساسيون، بناء القدرات ونظام الإنذار
المبكر، مكتبة حقوق الأقليات/مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية
والإعلامية / العراق بغداد، 2017، ص 44.

28- Benjamin Isakhan, "The Streets of Iraq: Protests,
the Public Sphere and Democracy," Australasian Political
Studies Association, 2009, 1-18, http://www98.griffith.edu.au/dspace/bitstream/handle/10072/31827/59767_1.pdf?sequence=1.

29- بهنام عفاص، تاريخ المسيحية في العراق، مجلة نهريا، العدد

- (3)، بغداد، 2013، ص 119 .
- 30- علي كاظم ضمد شياع، سياسة الحكومات المحلية تجاه الأقليات الإثنية في نينوى بعد العام 2005، مصدر سبق ذكره، ص 175.
- 31- جمال عبدالله علي الجبول (دراسة نظرية)، اثر الاقليات على الاستقرار السياسي، مجلة افاق للباحق السياسية والقانونية، المجلد(4)، العدد(7)، 2021، ص 194 .